

الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية

د. أشرف عبد الرحمن الغليظ*

د. زكي رمزي مرتجى**

* أستاذ مساعد/ قسم العلوم السياسية/ جامعة غزة.
** أستاذ مساعد/ قسم اجتماعيات التربية/ جامعة غزة.

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، وتقديم بعض التوصيات المقترحة للتغلب على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من (٣٣) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، وتكونت عينة الدراسة من (٩٦) عضو هيئة تدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة الأقصى، وجامعة القدس المفتوحة، وجامعة غزة، وقد بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أفراد العينة (٣٠، ٥٠٪)، مما يشير إلى أن آثار الأنفاق سلبية بشكل عام على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وقد أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة، وقد كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وكشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، وقد كانت لصالح الذكور في محور الآثار الاجتماعية، وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثان عدداً من التوصيات.

Abstract:

The present study aimed to indentify the political, economical and social effects for the tunnel phenomena on Palestinian society in Gaza strip from the point view of the teaching staff in Palestinian universities, and present some recommendations in order overcome its political, economical and social effects. The researchers used the analytic descriptive method. The study tool was a questionnaire prepared by the researcher. It consisted of (33) items distributed over three domains. The study population consisted of (96) teaching staff members in the Islamic university, Alazher University, Alqsa University, Alquds Open University, and Gaza University. The mean for the total results was (50.30%) this means that the tunnel effects were negative on Gaza society. The study revealed also that there are no statistically significant differences due to the academic rank variable. The study showed that there are statistically significant differences due to university variable, in favor of the teaching staff of the Islamic university. Furthermore, the study revealed that there are statistically significant differences due to the gender variable; in favor of it was for male. In the light of study, the researchers presented some recommendations.

مقدمة:

أفضت انتخابات ٢٥ يناير ٢٠٠٦ إلى فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بنحو ٧٦ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، ودخولها ككتلة برلمانية كبرى لها وزن على الساحة السياسية الفلسطينية شكلت بموجبها الحكومة الفلسطينية العاشرة، مع إعلانها تمسكها بخيار المقاومة كشعار لتحرير الأرض والمقدسات، الأمر الذي أدى إلى فرض الحصار على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي مدعوم من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وغياب الإستراتيجية الفلسطينية لفك الحصار عن قطاع غزة.

وقد أدى الاختلاف ما بين مؤسسة الرئاسة، ورئاسة مجلس الوزراء في التعامل حول فك الحصار، وتنازع الصلاحيات على المؤسسة الأمنية التي ما زالت موالية لمسيرة الحكم السابق إلى وجود حالة من الاحتقان الداخلي، وصلت إلى حد الصدام المسلح، وانتهت بالأحداث التي شهدها قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧م، والتي أدت إلى سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وما تلاها من شق للوحدة الوطنية بين أطراف الشعب الفلسطيني، وظهور حالة من المناكفات السياسية، والإقصاءات من قبل الأطراف السياسية القابضة على زمام الأمور في شطري الوطن.

وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عقب أحداث يونيو ٢٠٠٧ بتشديد الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة، باستثناء النزر اليسير من السلع والمواد الغذائية، بحيث أصبح مجموع ما يدخل من السلع والأصناف نحو ٤٠ صنفاً من نحو ٤٠٠٠ آلاف صنف كانت تدخل إلى قطاع غزة قبل فرض الحصار.

وألقى الحصار بظلاله المأساوية على قطاع غزة بصورة تمثلت في ارتفاع أسعار مختلف السلع، والشح في المواد الأساسية، وتعطل المصانع، وزيادة البطالة، وزيادة الفقر بين المواطنين نتيجة توقف الدعم الخارجي من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

وأمام هذا الوضع المأساوي والحصار الظالم، لم يكن أمام الفلسطينيين والسلطة الموجودة في قطاع غزة بداً من التفكير في حلول للخروج من هذا المأزق، فكان التوجه الفلسطيني نحو الحدود المصرية بهدف كسر الجدار الفاصل بين قطاع غزة ومصر فيما عرف بـ «ثورة الجياع»، ولكن هذه الحدود سرعان ما أغلقت، الأمر الذي اضطر الفلسطينيين إلى حفر أنفاق تحت الأرض على طول الشريط الحدودي بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية، بهدف تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات وغيرها، للتغلب على هذا الحصار الظالم، وترتب على شق هذه الأنفاق آثار كثيرة على حياة المجتمع الغزي في شتى المجالات، الأمر الذي استدعى دراسة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق دراسة علمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تركت ظاهرة الأنفاق المنتشرة على الحدود المصرية الفلسطينية آثاراً واضحة على المجتمع الفلسطيني في مناحي الحياة المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد صدرت دعوات كثيرة من القوى الوطنية تدعو إلى دراسة آثار هذه الظاهرة على المجتمع الغزي، منها دعوة القوى الوطنية في محافظة رفح في ديسمبر ٢٠٠٨ إلى دراسة السلبات التي ترتبت عليها خاصة فيما يتعلق بعمالة الأطفال، وضياع حقوق العاملين فيها، سواء الذين يفقدون حياتهم أو يصابون نتيجة العمل فيها، ودعوة الإعلاميين وخبراء الاقتصاد في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في ديسمبر ٢٠٠٨ إلى دراسة الآثار السياسية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق، لذا جاءت هذه الدراسة بهدف الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الآثار السياسية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية؟
- ما الآثار الاقتصادية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية؟
- ما الآثار الاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات: (الجنس- والجامعة- والرتبة الأكاديمية) ؟
- ما التوصيات المقترحة للتغلب على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي؟

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى الآثار السياسية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.
- التعرف إلى الآثار الاقتصادية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.
- التعرف إلى الآثار الاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.

• الكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات: (الجنس) – والجامعة – والرتبة الأكاديمية).

• تحديد بعض التوصيات المقترحة للتغلب على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة.

أهمية الدراسة:

• تستمد الدراسة أهميتها كونها تعالج ظاهرة كان له آثارٌ كبيرة على المجتمع الغزي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فلم يسبق أن تعرضت للموضوع دراسات أكاديمية في حدود علم الباحثين.

• قد تسهم الدراسة في لفت أنظار المسؤولين وأصحاب القرار إلى الآثار السلبية على المجتمع الغزي نتيجة انتشار ظاهرة الأنفاق.

• تأتي هذه الدراسة استجابة للنداءات التي أطلقتها القوى الوطنية ووسائل الإعلام لدراسة الآثار التي ترتبت على انتشار ظاهرة الأنفاق دراسة علمية.

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة بالحدود الآتية:

١. الحد الموضوعي: تقويم الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي.

٢. الحد الجغرافي: اقتصرت الدراسة على محافظات غزة.

٣. الحد البشري: استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الفلسطينية: (الأزهر – والإسلامية – والأقصى – والقدس المفتوحة – وجامعة غزة).

٤. الحد الزمني: جرت الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١٠ –

٢٠١١.

مصطلحات الدراسة:

◀ الآثار: هي النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتشار ظاهرة الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية ونقل السلع والمواد الاستهلاكية وغيرها من خلالها.

◀ **ظاهرة الأنفاق:** هي ممرات تحت الأرض قام الفلسطينيون في قطاع غزة بحفرها على الشريط الحدودي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية والأراضي المصرية عقب فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، نتيجة وصول حركة حماس للسلطة بعد انتخابات ٢٥ يناير ٢٠٠٦، وبعد أحداث يونيو ٢٠٠٧ التي أفضت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة، ويتراوح عمقها ما بين ٨ - ٣٠ متر، وطولها ما بين ٣٠٠ متر إلى ١٥٠٠ متر تنقل من خلالها السلع والمواد الاستهلاكية وغيرها من الجانب المصري إلى الجانب الفلسطيني.

◀ **المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة:** هو مجموعة الناس الفلسطينيين الذين يقطنون قطاع غزة قبل أحداث هجرة الفلسطينيين من أراضيهم عام ١٩٤٨ وبعدها، وهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني حيث يعتبر قطاع غزة شريطاً ساحلياً تبلغ مساحته ٣٦٠ كم تقريباً، ولسكانه ثقافة ولغة وعادات وتقاليد ومصير مشترك يوحد بينهم.

الدراسات السابقة:

نظراً لحدثة ظاهرة انتشار الأنفاق على المجتمع الغزي في السنوات الأربع الأخيرة، فلم تُدرس هذه الظاهرة دراسة علمية حسب علم الباحثين، إنما كانت هناك محاولات تمثلت في شكل مقالات وتحليلات صحافية لبعض أساتذة العلوم السياسية والإعلاميين وعلم الاجتماع تستند لآراء شخصية، ولعل أبرزها دراسة سمير مدلة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بعنوان: «اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟» المنشور في مجلة سياسات الفصلية التي تصدر عن معهد الدراسات العامة في رام الله، العدد ١٢، نيسان ٢٠١٠ حيث أشار إلى أن الأنفاق أصبحت مؤسسات تجارية تشبه الشركات الاستثمارية التي تتعامل بنظام الأسهم والحصص، وأن الأنفاق تحل بعض المشكلات جراء الحصار الإسرائيلي فيما يتعلق بمتطلبات الحياة الأساسية، وتختلط الدوافع والأسباب لدى العاملين بصورة مليئة بالتناقض والمفارقات، بدءاً من أسباب البطالة والفقر والحاجة، وصولاً إلى جشع التجار والعصابات عبر تهريب كل أنواع السموم والمخدرات، ويؤكد أن الأنفاق حولت قطاع غزة إلى مجتمع استهلاكي، ووقوع كثير من المواطنين ضحايا للنصب والاحتيال.

ومقال ظاهرة الأنفاق هل أصبحت أمراً واقعاً؟! لزياد جرغون عضو اللجنة المركزية للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والمنشور في دنيا الرأي بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٨، حيث أكد أن الأنفاق في رفح جاءت في ظرف احتلالي، وكرد طبيعي على قهر الاحتلال وحالة الحصار المفروض على قطاع غزة، وأن الأنفاق أدت إلى ظهور طبقة من الأغنياء،

وأشار إلى أن المجتمع الغزي أصبح استهلاكيا مائة بالمائة نتيجة توقف التصدير والإنتاج، وأدت إلى تشغيل آلاف من العمال فيها إضافة إلى شيوع ظاهرة عمالة الأطفال فيها دون رقيب أو حسيب، وأدت إلى وفاة وإصابة العشرات العمال دون ضمان لحقوقهم، ويؤكد أن الأنفاق خففت الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، ويشير إلى أن إسرائيل عملت عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة، وزجه في وجه مصر ليربط بمصر اقتصاديا، والتنصل من مسؤولياتها كدولة احتلال مسئولة عنه، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، ويؤكد أن الأنفاق أدت إلى ارتفاع الأسعار واحتكار السلع من قبل طبقة من التجار.

ولقد دفعت قلة الدراسات العلمية حول موضوع الأنفاق الباحثين إلى عقد ورشة عمل حول الموضوع بهدف إحداث عصف ذهني وتكوين خلفية تساعد في بناء أداة الدراسة، حيث قاما بدعوة (١٥) عضو هيئة تدريس من العاملين في الجامعات الفلسطينية، ومن ذوي الاختصاص في مجال الاجتماع والاقتصاد والسياسية والتاريخ والإعلام.

الخلفية النظرية:

حلت السيادة العثمانية عام (١٥١٦م) محل السيادة المملوكية، وقد امتد الحكم العثماني في فلسطين إلى أربعمئة عام، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية سايكس- بيكو (١٩١٦م) والتي ضمنت من خلالها بريطانيا أن تكون فلسطين بحدودها الحالية تحت احتلالها عام (١٩١٧م) وقد أعطى مؤتمر سان ريمو في عام (١٩٢٠م) بريطانيا حق الوصاية على فلسطين وفق المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم المتحدة، وانتهى هذا الانتداب في ١٥ مايو عام (١٩٤٨م) بعد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية. (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨)

ولم تكن الأنفاق في مدينة رفح جنوب غزة ظاهرة حديثة النشأة، بل هي ظاهرة تاريخية في المرحلة الممتدة من قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ثم بعد احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، حتى توقيع عملية السلام عام (١٩٩٣)، وقيام السلطة ١٩٩٤ حتى الآن. لقد كان انسحاب الاحتلال الصهيوني من شبه جزيرة سيناء عام ١٩٨٢ المحطة الأولى لظاهرة الأنفاق السرية التي كانت تستخدم لتهرب الممنوعات، بالإضافة لما تحتاجه المقاومة من سلاح. (مدللة، ٢٠١٠).

وبعد أقل من عام على انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، تم اكتشاف أول نفق بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية من قبل الاحتلال الصهيوني، ولكن لم تنته هذه الظاهرة، فتفاقت، وخاصة منذ دخول الانتفاضة الأولى عام (١٩٨٧م)، فكانت تستخدم لتهرب

الممنوعات والسلاح. فقبل عام (٢٠٠٠) عملت الأنفاق على تهريب الممنوعات، ونادراً ما كان يهرب السلاح للمقاومة. ولكن مع بداية انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام ٢٠٠٠، بدأت الأنفاق تعمل بشكل جدي في تهريب السلاح لفصائل المقاومة، وازداد عدد الأنفاق وتوسع نشاطها، فمع بداية الانتفاضة، عمل الاحتلال جاهداً على تفجير أي نفق يُكتشف، مما أدى إلى استشهاد العديد من الأشخاص الذين كانوا يعملون بالأنفاق، ولكن لم يمنع ذلك من مواصلة العمل بها، بل استمرت وتواصلت دون توقف، كما عملت فصائل المقاومة على حفر العديد من الأنفاق من أجل تهريب السلاح، مما أدى إلى ردود فعل صهيونية تمثلت بنسف مئات المنازل الحدودية في مدينة رفح وهدمها، بالآليات الصهيونية المتمركزة على الشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة في مدينة رفح. (مدلة، ٢٠١٠)

وبعد انسحاب الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة عام (٢٠٠٥) بدأ يشدد من سيطرته على المعابر، وأدى فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بعد انتخابات (٢٥) يناير عام (٢٠٠٦) بنحو ٧٦ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي إلى فرض الحصار على قطاع غزة، وأدت أحداث يونيو ٢٠٠٧ التي أفضت إلى سيطرة حركة حماس على القطاع بالقوة إلى تشديد الحصار، وطال ذلك جميع مرافق الحياة، حيث مُنعت تجار قطاع غزة من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام، فأصبحت السلع قاصرة على بعض المواد الغذائية التي لا تتعدى أربعين صنفاً مع بعض الأدوية البسيطة. (الصوراني، ٢٠٠٨).

وقد ازدادت الأنفاق في منطقة رفح على الشريط الحدودي بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة في ظرف احتلالي صعب، وكرد طبيعي على قهر الاحتلال، ومن هنا بدأت تأخذ مشروعيتها في إسناد المقاومة، ومن ثم للتخفيف من آثار الحصار الظالم والجائر الذي أصبح يشمل مناحي الحياة كافة بدءاً من الوقود والكهرباء والماء والأدوية والمواد التموينية الأساسية، وأخيراً منع تحويل النقود للموظفين، من هنا حاولت الأنفاق المنتشرة على طول الحدود من التخفيف عن السكان المحاصرين بقطاع غزة الذين تجاوز عددهم المليون والنصف. (جرعون، ٢٠٠٨)

وبسبب الحصار تحول قطاع غزة إلى سجن كبير، ومقبرة جماعية، حيث رافق الحصار انهيار في المجالات كافة، ولا سيما المجال الاقتصادي الذي شمل القطاعات الاقتصادية كافة، إضافة لمنع المواد الخام مما أدى إلى إغلاق معظم المنشآت الصناعية، إضافة إلى ذلك فإن البعد الإنساني للحصار تمثل في موت العشرات من المرضى، إما لنقص الأدوية في المستشفيات، أو لمنع تحويلهم للعلاج في الخارج، كذلك امتد إلى التعليم ومنع دخول المواد التعليمية، وبخاصة في بدايات العام الدراسي، ومنع طلاب الجامعات من السفر لمواصلة دراستهم بالخارج أو في الضفة الغربية.

فلم يكن مستغرباً لدى المجتمع الغزي من توسيع عملية بناء الأنفاق بدون أي تنظيم أو إشراف، كشكل من أشكال التحدي للحصار، وتعزيز صمود المواطنين والتخفيف عن السكان المحاصرين في قطاع غزة الذين تجاوز عددهم المليون ونصف، وأصبحت الأنفاق شريان الحياة الرئيس لقطاع غزة المحاصر منذ حوالي أربع سنوات، وتعدُّ الطريقة الوحيدة لتعزيز بقاء السلطة في قطاع غزة.

وقد رأى بعض أعضاء المجلس التشريعي من نواب حركة التغيير والإصلاح أن الأنفاق مهمة من أجل تخفيف الحصار، وأنها تحل بعض مشكلات الحصار الصهيوني الذي فرض على غزة فيما يتعلق بالحياة الأساسية. (وكالة اسوشيت برس، ٢٠٠٨).

ولعل تهريب البضائع عبر الأنفاق هي عملية مملوءة بالتناقض والمفارقات، بدءاً من الركود الاقتصادي والفقر في بعض الأحيان، وصولاً إلى جشع أصحاب الأنفاق عبر تهريب كل أنواع الممنوعات، وهدفهم الوحيد أن يتحكموا بالسوق والأسعار ويحتكرون السلع، بأسعار باهظة، وتحقيق الحد الأعلى من الأرباح، دون الأخذ بالوضع الإنساني أو الوطني. (الصوراني، ٢٠٠٨)

ومن الجدير ذكره أن فصائل المقاومة الفلسطينية استخدمت أسلوب حفر الأنفاق لتنفيذ عمليات فدائية ضد الاحتلال الصهيوني، الأمر الذي أكسب الأنفاق الشرعية والتأييد في المجتمع الفلسطيني، فقد كان أول استخدام للأنفاق في عمليات فدائية خلال انتفاضة الأقصى في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، حينما فجرت المقاومة الفلسطينية عبوة كبيرة أسفل موقع (ترميد) العسكري الصهيوني قرب بوابة صلاح الدين في رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، تلاها عملية في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣ أسفل موقع (حردون) العسكري في حي يبنا برفح. (زقوت، ٢٠١٠)

وتشير (سلامة، ٢٠٠٩) إلى أن تهريب البضائع عبر الأنفاق أدى إلى توفير السلع بأسعار مضاعفة، وإطالة أمد الحصار الصهيوني لقطاع غزة، ومن ثم اعتماد قطاع غزة شيئاً فشيئاً على مصر، مما يعني تحقيق الهدف الإسرائيلي في سلخ قطاع غزة عن باقي الوطن الفلسطيني الذي تحتله إسرائيل، وبالتالي إجهاد المشروع الوطني الفلسطيني القائم على أساس إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ساهمت الأنفاق في تعزيز استمرار الانقسام الداخلي، ودعم سيطرة حماس على القطاع، ونشوء جماعات منتفعة على طرفي الحدود المصرية الفلسطينية، إلى جانب ذلك فقد أرسدت ظاهرة الأنفاق ثقافة غريبة على المجتمع الغزي مثل تهريب بعض العقارات الطبية «كالترامادول» التي تعاطتها شرائح واسعة من الشباب الفلسطيني، الأمر الذي فاقم الوضع المأساوي وروح الإحباط واليأس بين الشباب.

الحصار وأثره السياسي والاقتصادي على قطاع غزة:

لم يكن الوضع السياسي بمعزل عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن فازت حركة حماس في انتخابات ٢٠٠٦، وشكلت الحكومة العاشرة بدأت الدول الغربية تحاصر قطاع غزة سياسياً واقتصادياً، حيث أصبح القطاع في عزلة تامة عن العالم، وترتب على ذلك مواقف من الدول الداعمة للشعب الفلسطيني لوقف الدعم السياسي والمنح والمساعدات، كما قام الاحتلال بحجز عائدات السلطة من الضرائب والجمارك، مما أدى إلى ازدياد المعاناة، فنتيجة لهذا الحصار الجائر بحق أهالي قطاع غزة، أصبح هناك هجرة واضحة للعقول ورأس المال وإلغاء كثير من المشاريع وتوقفها، وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي، وتدهور الوضع الإنساني إلى أن وصل الفقر إلى ٦٥٪ في نهاية ٢٠٠٦. (أبو مدللة، ٢٠٠٨)

وفي ضوء الأحداث في منتصف عام ٢٠٠٧ التي قامت بها حركة حماس في قطاع غزة، شدد الكيان الصهيوني إغلاقه أكثر من ذي قبل، كما أعلن عن قطاع غزة منطقة معادية في ١٩ / ٩ / ٢٠٠٧، وألغى الكود الجمركي التجاري لمواطني القطاع، وقد أثر هذا الإغلاق المشدد على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة. وفي يناير ٢٠٠٨ كان الحصار الأقسى والأكثر حدة وشدة، وبخاصة فيما يتعلق بمنع إدخال المساعدات الإنسانية، وكذلك الوقود الذي يأتي بوساطة الأونروا وغيرها من مؤسسات الإغاثة الدولية، فأدى هذا إلى تصعيد الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد توقف عمل محطة الكهرباء، إضافة إلى محطات البترول، وتهدد الخطر المستشفيات والأجهزة التي تعمل بوساطة الوقود، وكادت غزة تقع في أزمة بيئية بسبب عدم وجود الوقود المشغل للماتورات الخاصة بالمياه العادمة، وغرقت غزة في ظلام دامس، وتعطلت بموجبها مقومات الحياة المدنية كافة، في محاولة لإعادة القطاع للأزمة القديمة. (أبو رمضان، ٢٠٠٨)

ولقد أدى ذلك إلى اتساع حجم البطالة في قطاع غزة، حيث تبلغ الأيدي العاملة حوالي ٣٨٤ ألف عامل منهم ١٠٥ ألف في القطاع العام، منهم ٧٥ ألف موظف يتلقون رواتبهم من السلطة الوطنية، وهناك ١١٩ ألف موظف في القطاع الخاص، و٢٠ ألف في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية. أما العمال فبلغ تعدادهم حوالي ١٢٤ عامل. (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩) وهذه الظروف الصعبة التي يعاني منها المجتمع الغزي أدت به إلى أن يكون فريسة للإرهاق الشديد، فأصبح المجتمع يشعر بحالة من اليأس والإحباط والشعور بالاغتراب عن المجتمع المحيط به.

ولم يكن هذا الوضع المأساوي الذي يعاني منه المجتمع قاصراً على السياسات العدوانية الصهيونية فحسب، بل يعود جزء منه إلى التراكمات الداخلية طوال الأعوام السابقة للسلطة بسبب تعمق الخلل والفساد والتلوث المالي والإداري. (أبو مدللة، ٢٠٠٩)

ويمكن القول إن الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين وصل إلى أسوأ أحواله، فالاحتلال الصهيوني يمارس أبشع الممارسات ضد المجتمع الفلسطيني، في إغلاقه الداخلي والخارجي، وعمليات البطش والاعتقالات، والاعتقالات والمدهامات اليومية واقتلاع الأشجار والتجريف، وانعكس ذلك بصورة سلبية على المجتمع، كما عانى من المقاطعة الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية. كما قام الاحتلال الصهيوني في نهاية عام ٢٠٠٨ بعدوان شامل على قطاع غزة استمر حوالي ٢٣ يوماً، وكان الهدف من هذا العدوان تدمير ما تبقى من القوة السياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، فعلى مدار الساعة مارس الاحتلال إرهاباً ممنهجاً ومبرمجاً حيث استخدم في عدوانه أسلحة محرمة دولياً مثل الفسفور الأبيض وغيره من الأسلحة. إذ بلغ عدد الشهداء حوالي ١٥٠٠ شهيد من النساء والأطفال والشيوخ والعاملين في طواقم الصحة والمطافئ، أما عدد الجرحى فقد بلغ ٥٥٠٠ جريح، منهم ٥٠٠ في حالة الخطر الشديد، وعدد كبير فقد أحد أطرافه أو بعض أطرافه (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩).

ويشير المركز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩) أيضاً إلى أن التدمير شمل آلاف البيوت، حيث دُمّرت ٤٠٠٠ منزل تدميراً كلياً كما هو الحال في عزبة عبد ربه، وحي السلام، والإسراء، وحي الزيتون، ودُمّر حوالي ١٧ ألف منزل تدميراً جزئياً، كما دُمّرت منشآت بأكملها، وجُرفت آلاف الدونمات من أشجار الحمضيات والزيتون، ومزارع الدواجن والأبقار، حيث بلغت الخسائر ملايين الدولارات في مختلف القطاعات.

وقصف الاحتلال العديد من المؤسسات الحكومية والدولية، فقد قُصف مجمع الوزارات في غزة، والمقر الرئيسي للأمم المتحدة، والعديد من المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث، إذ بلغ إجمالي الخسائر حوالي ١,٩ مليار دولار (المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار، ٢٠٠٩)

وتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي الخسائر المباشرة، وصل حوالي ٢ مليار دولار، وهناك بعض المؤسسات الدولية أشارت إلى أن إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة في قطاع غزة نتيجة العدوان قدر بحوالي ٤ مليارات دولار. (أبو مدلل، ٢٠١٠)

موقع الأنفاق وعددها:

تنحصر الأنفاق بين منطقتي تل زعرب غرباً حتى نهاية معبر رفح شرقاً، على مسافة عدة كيلومترات، بسبب الأراضي شبه الطينية المتماسكة في تلك المنطقة التي تبلغ حوالي ١٢ كم، وهي معروفة لدى المهريين من كلا الطرفين بحكم العلاقات التاريخية، والمصالح المشتركة التي تربطهم عبر تواجدهم على جانبي الحدود المصرية الفلسطينية.

ومنذ منتصف عام ٢٠٠٧ تزايد عدد الأنفاق بين الجانبين من ٢٠ نفقاً، إلى أن وصل حسب بعض التقديرات إلى ما يقارب ٥٠٠ نفق، وكان ذلك في نوفمبر ٢٠٠٨. وهناك من يتوقع أن عدد الأنفاق في تلك الفترة وصل حوالي ٨٠٠ نفق منها ما يعمل، ومنها قيد الإنشاء (الصوراني، ٢٠٠٨)

ويصل طول الأنفاق ما بين ٢٠٠ متر إلى ١٠٠٠، وفي بعض المناطق يصل إلى ١٥٠٠ متر، وعرضها يصل من نصف متر حتى مترين، وهي تحفر على أعماق متفاوتة، ففي بعض المناطق يتراوح عمقها ٨ أمتار، وفي مناطق ١٠ أمتار، وفي مناطق أخرى يصل عمقها إلى ٣٠ متراً، فيعود ذلك إلى نوعية التربة، أما بالنسبة إلى التكلفة فتصل تكلفة المتر الواحد من ٧٠ دولاراً، حتى ١٠٠ دولار حسب طول النفق (الصوراني، ٢٠٠٨: ٢) فبلدية رفح مع بداية شهر أيلول سبتمبر ٢٠٠٨ عملت على فرض رسوم على أصحاب الأنفاق تحت مسمى تجاري، وكانت رسوم النفق الواحد حوالي \$ 2500 رسوم ترخيص، ومن يخالف القانون، يغلق نفقه إذا كان يعمل، ويمنع من استكمال حفره إذا كان قيد الإنشاء، ولم يقتصر الأمر على البلدية، فهناك رسوم اشتراك كهرباء لكل نفق.

الأنفاق عاملون وضحايا:

يبلغ عدد العاملين بالأنفاق حوالي ١٥ ألف عامل، معظمهم من مدينة رفح والباقي من أماكن متفرقة من القطاع، وهدف أصحاب الأنفاق هو جني الأرباح بدون النظر إلى أي أمر آخر، وتتراوح أعمار أصحاب الأنفاق من ٢٥ عاماً إلى ٥٠ عاماً، أما العمال فهم من الأطفال والشباب التي تتراوح أعمارهم أقل من ٣٠ عاماً. (أبو علبة، ٢٠٠٨)

وأدى ارتفاع عدد العاملين في مدينة رفح إلى انخفاض نسبة البطالة في رفح، حيث شهدت المدينة انتعاشاً ملحوظاً، مما نشط الوضع الاقتصادي في الأسواق وحركة النقل والمواصلات. (الصوراني، ٢٠٠٨)

وأصبحت هذه الأنفاق تسد رمق المواطن الغزي من خلال توفير سلع له، أو توفير عمل، إلا أنها تسمى لدى المجتمع الغزي أنفاق الموت، ولكن لمرارة الحياة والبحث عن لقمة عيش بات المواطن الغزي يضحي بنفسه من أجل توفير أبسط مقومات حياته.

والمجتمع الفلسطيني بقطاع غزة مجتمع عانى ويعاني وضحي ويضحى، فهو يعاني من مرارة الاحتلال والانقسام، كما يعاني من العمل داخل الأنفاق حيث تتعرض حياتهم للعديد

من المخاطر بدءاً من الانهيارات، مروراً بالصواعق الكهربائية، أو بعض السلع السامة مثل الدهانات ومشتقاتها، ومواد التنظيف، فضلاً عن الغارات التي يشنها الكيان الصهيوني فهذه الأنفاق حصدت العديد من العاملين بها جلهم من الأطفال والشباب (الكوفية برس، ٢٠٠٩) ونظراً لعدم وجود أي ضمانات للعامل، وتزايد عدد شهداء الأنفاق قامت حكومة غزة باستدعاء أصحاب الأنفاق، وفرضت عليهم دفع الدية الشرعية لعوائل القتلى في الأنفاق، إذ يصل التعويض عن الوفاة إلى ٢٠ ألف دينار أردني (أبو مدلل، ٢٠٠٩)، ورغم المخاطر التي يتعرض لها العاملون داخل الأنفاق، فإنهم يؤكدون أنهم مضطرون للعمل فيها من أجل توفير متطلبات الحياة رغم الحياة الصعبة. (الجمال، ٢٠٠٨)

إجراءات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الخطوات والإجراءات التي تمت في الجانب الميداني من حيث المنهجية المتبعة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات لاختبار صدق أداة الدراسة وثباتها، ومن ثم جمع البيانات من العينة الكلية للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، وذلك كما يأتي:

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والإحصاءات والتقارير الصادرة عن المؤسسات ذات العلاقة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

عينة الدراسة:

طبقت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الفلسطينية (الأزهر- والإسلامية- والأقصى- والقدس المفتوحة- وغزة)

عينة الدراسة:

طبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (٩٦) من أساتذة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، والجدول الآتي يبين توزيع العينة تبعاً للمتغيرات التصنيفية:

الجدول (١)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكور	٧٨
	إناث	١٨
الجامعة	الإسلامية	١٤
	الأزهر	٢٢
	الأقصى	١٢
	القدس	٣٥
	غزة	١٣
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	٧١
	أستاذ مشارك	١٨
	أستاذ	٧

أداة الدراسة:

أعدَّ الباحثان استبانة للوقوف على الآثار المترتبة على ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، حيث تكونت الأداة من (٣٣ فقرة)، أُجيب عنها بشكل فردي أو جماعي، واستغرق تطبيق الاستبانة من ١٥ - ٢٠ دقيقة، لكن لا يوجد وقت محدد بدقة للتطبيق.

وتنوزع الفقرات على ثلاثة أبعاد فرعية كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (٢)

يبين أبعاد الاستبيان وعدد فقرات كل بعد

م	الأبعاد	عدد الفقرات
١	الآثار السياسية	٩
٢	الآثار الاقتصادية	١٢
٣	الآثار الاجتماعية	١٢
	مجموع الفقرات	٣٣

وأجيب عن فقرات الاستبانة وفقاً لخمسة بدائل على طريقة ليكرت وهي (كبيرة جداً - كبيرة - متوسطة - ضعيفة - ضعيفة جداً)، وصححت كالاتي: (٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١) على التوالي بالنسبة للفقرات الموجبة. أما الفقرات السلبية، فصححت كالاتي: (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥)

صدق الأداة وثباتها:

١. الصدق:

أ. صدق المحكمين:

للتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحكمين، عرض الباحثان الصورة الأولية للاستبانة على عدد من المحكمين من الزملاء المتخصصين في المجال التربوي، وفي مجال العلوم السياسية، وذلك بهدف معرفة آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول مجالات الاستبانة وفقراتها ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وفُرغت الملاحظات التي أبدأها المحكمون، وفي ضوءها أعاد الباحثان صياغة بعض الفقرات، وبقيت الاستبانة تتكون من ٣٣ فقرة.

ب. صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاستبانة وثباتها، قام الباحثان بتطبيقها على عينة استطلاعية عشوائية مكونة من (٢٨) من الأساتذة الجامعيين من مجتمع الدراسة الأصلي.
وحُسب صدق الاتساق الداخلي من خلال تقدير ارتباط درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٣)

أولاً/ يبين قيم الارتباطات بين درجة كل فقرة مع درجة البعد الفرعي الذي تنتمي إليه

البعد	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	البعد	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١- الأثار السياسية	١	٠,٧٤٧	دالة عند ٠,٠١	٢- الأثار الاقتصادية	١٢	٠,٧٢١	دالة عند ٠,٠١
	٢	٠,٨٦٢	دالة عند ٠,٠١		١٣	٠,٧٦١	دالة عند ٠,٠١
	٣	٠,٧٨٦	دالة عند ٠,٠١		١٤	٠,٨٦٤	دالة عند ٠,٠١
	٤	٠,٤٥٣	دالة عند ٠,٠٥		١٥	٠,٨٣٠	دالة عند ٠,٠١
	٥	٠,٧٦٦	دالة عند ٠,٠١		١٦	٠,٦٩٦	دالة عند ٠,٠١
	٦	٠,٥٨٣	دالة عند ٠,٠١		١٧	٠,٣٩٢	دالة عند ٠,٠٥
	٧	٠,٨٣٠	دالة عند ٠,٠١		١٨	٠,٦٥٥	دالة عند ٠,٠١
	٨	٠,٤٤٨	دالة عند ٠,٠٥		١٩	٠,٤٩٥	دالة عند ٠,٠١
	٩	٠,٨٥٣	دالة عند ٠,٠١		٢٠	٠,٨٣٦	دالة عند ٠,٠١
	١٠	٠,٥٨٥	دالة عند ٠,٠١		٢١	٠,٦١٢	دالة عند ٠,٠١
٢- الأثار الاقتصادية	١١	٠,٥٩٨	دالة عند ٠,٠١				

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	م	البعد	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	م	البعد
				دالة عند ٠,٠١	٠,٦٦٠	٢٢	٣- الآثار الاجتماعية
				دالة عند ٠,٠١	٠,٦١٠	٢٣	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٥٨٣	٢٤	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٦٢٧	٢٥	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٧٢١	٢٦	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٦٩٥	٢٧	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٧٦٢	٢٨	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٧٥٦	٢٩	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٥٨١	٣٠	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٧٠٢	٣١	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٧٥٠	٣٢	
				دالة عند ٠,٠١	٠,٦٦١	٣٣	

قيمة ر الجدولية (درجات حرية = ٢٦) عند ٠,٠٥ = ٠,٣٧٤، وعند ٠,٠١ = ٠,٤٧٨

يتضح من الجدول السابق أن معظم فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه، وجميعها ارتباطات دالة عند مستوى ٠,٠١ ومستوى ٠,٠٥، مما يشير إلى أن الاستبانة تتسم بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي وأنها تصلح لقياس آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي لدى أفراد العينة، وبذلك تبقى الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (٣٣) فقرة.

وبذلك تكون الدرجة الكلية للاستبانة في صورتها النهائية تتراوح بين (٣٣-١٦٥) درجة كما قدرت معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، وذلك كما يأتي:

الجدول (٤)

يبين قيم الارتباطات بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

م	الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	الآثار السياسية	٠,٦٢٢	دالة عند ٠,٠١
٢	الآثار الاقتصادية	٠,٨٧٠	دالة عند ٠,٠١
٣	الآثار الاجتماعية	٠,٧٦١	دالة عند ٠,٠١

قيمة ر الجدولية (درجات حرية = ٢٦) عند ٠,٠٥ = ٠,٣٧٤، وعند ٠,٠١ = ٠,٤٧٨

يتضح من الجدول السابق أن جميع أبعاد الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجتها الكلية، وجميعها ارتباطات دالة عند مستوى ٠,٠١، مما يشير إلى أن الاستبانة تتسم بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي وأنها تصلح لقياس آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة لدى أفراد العينة.

٢. ثبات الاستبيان:

حُسب ثبات الاستبانة بالطرق الآتية:

أ. طريقة التجزئة النصفية:

حسب الباحثان ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية، وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة الاستطلاعية على الفقرات الفردية للاستبانة (١٧ فقرة)، ودرجاتهم على الفقرات الزوجية (١٦ فقرة)، والمكونة للاستبانة (مجموع الفقرات = ٣٣ فقرة)، وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين النصفين (٠,٦٣٤) ثم أُستخدمت معادلة جيتمان (النصفين غير متساويين) لتعديل طول الاستبانة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات بعد التعديل بتلك المعادلة (٠,٧٧٦)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١، الأمر الذي يدل على درجة جيدة من الثبات.

ب. معادلة كرونباخ ألفا:

قُدِّر ثبات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة (عدد الفقرات = ٣٣)، وقد بلغت قيمة ألفا (٠,٩٣٥)، وهي قيمة تدل على مستوى جيد من الثبات، وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١، وتفي بمتطلبات تطبيق الاستبانة على أفراد العينة. وبذلك يتضح أن الاستبانة تتسم بدرجة جيدة من الصدق والثبات تفي بمتطلبات تطبيقها على أفراد عينة الدراسة لجمع البيانات الميدانية.

الأساليب الإحصائية:

للتحقق من صدق وثبات الاستبانة، أُستخدمت المعاملات الآتية:

◆ معامل ارتباط بيرسون: لتقدير صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

◆ معادلة جتمان: لتقدير ثبات الاستبانة بالتجزئة النصفية.

◆ معامل كرونباخ ألفا: لتقدير ثبات الاستبانة.

وللتوصل إلى نتائج الدراسة استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الآتية:

- ◆ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي: للكشف عن مستوى آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة لدى أفراد العينة.
- ◆ اختبارات لعينتين مستقلتين: وذلك للكشف عن الفروق في آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني تبعاً للرتبة الأكاديمية والجنس.
- ◆ اختبار تحليل التباين الأحادي: وذلك للكشف عن الفروق في آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة تبعاً للجامعة.

الخطوات الإجرائية:

بعد انتهاء الباحثين من إعداد الإطار النظري والدراسات السابقة، حددت أداة الدراسة وهي استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، واستمارة بيانات ديموغرافية. وتحديد العينة من أساتذة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ووضع أسئلة الدراسة.

وبعد ذلك حددت عينة الدراسة، حيث اختيرت عينة عشوائية من أساتذة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة من الجنسين. وطبق الباحثان الأداة على العينة.

وبعد الانتهاء من التطبيق صححت الاستبانة، ورُصدت الدرجات عليها وفقاً للأساليب التصحيح، وعُولجت هذه الدرجات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الحصول على النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، وقد استعان الباحثان ببرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS بهدف التوصل للنتائج.

عرض وتفسير نتائج الدراسة:

◀ النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على: ما الآثار السياسية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية؟

حسب الباحثان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة من الأساتذة على كل فقرة من فقرات الاستبانة: كما في الجداول الآتية:

الجدول (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات العينة تبعاً للبعد الأول (الآثار السياسية)

م	البعد الأول (الآثار السياسية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %
١	أدت الأنفاق إلى تقوية الفصائل المسلحة.	٤,٣٤	٠,٧١	٨٦,٨٨
٢	ساهمت الأنفاق في مد حركات المقاومة بالسلاح.	٤,٢٠	٠,٩٢	٨٣,٩٦
٣	ساهمت الأنفاق في استمرار الانقسام الفلسطيني.	٢,٠٩	١,٠٣	٤١,٨٨
٤	ساهمت الأنفاق في توتير العلاقات مع مصر.	٢,٣٣	١,٠٥	٤٦,٦٧
٥	أدت الأنفاق بالفلسطينيين إلى التفكير ببدائل للمعابر الإسرائيلية.	٣,٥٨	٠,٩٨	٧١,٦٧
٦	ترمي الأنفاق إلى إلقاء مسؤولية قطاع غزة على الجانب المصري.	٢,٤١	١,٠٥	٤٨,١٣
٧	ساهمت الأنفاق في استمرار فرض الحصار الإسرائيلي على غزة	١,٨١	٠,٩٨	٣٦,٢٥
٨	ساهمت الأنفاق في صمود المواطن الفلسطيني في غزة.	٣,٤٤	١,٢١	٦٨,٧٥
٩	أدت الأنفاق إلى التخفيف من المسؤولية القانونية والأخلاقية لإسرائيل كقوة احتلال.	٢,٣٨	٠,٨٧	٤٧,٥٠

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر الآثار السياسية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي لدى أفراد العينة تتراوح بين: (٣٦,٢٥ - ٨٦,٨٨ %) ، كانت أعلى مظاهر الآثار السياسية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي كما يأتي:

- كانت الفقرة رقم ١: « أدت الأنفاق إلى تقوية الفصائل المسلحة.» الأعلى بوزن نسبي (٨٦,٨٨٪). ويعزو الباحثان ذلك إلى أن سيطرة حركات المقاومة على إدارة الإنفاق مكنها من التزود بالسلاح، والمال وحرية الحركة.

- تليها الفقرة رقم ٢: « ساهمت الأنفاق في مد حركات المقاومة بالسلاح.» بوزن نسبي (٨٣,٩٦٪). ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الأنفاق استطاعت مد حركات المقاومة بالسلاح.

◀ النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على: ما الآثار الاقتصادية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية؟

الجدول (٦)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات العينة
تبعاً للبعد الثاني (الأثار الاقتصادية)

م	البعد الثاني (الأثار الاقتصادية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %
١	ساهمت الأنفاق في احتكار السلع في السوق الغزي.	١,٨٦	٠,٨٩	٣٧,٢٩
٢	ساهمت الأنفاق في تزويد قطاع غزة بالسلع المختلفة.	٤,١٦	٠,٦٠	٨٣,١٣
٣	عملت الأنفاق على توفير المحروقات بأسعار مخفضة.	٤,٧٩	٠,٤١	٩٥,٨٣
٤	أدت الأنفاق إلى تضرر طبقة من التجار لعدم مقدرتها على التعامل مع التهريب.	٢,١٦	٠,٨٢	٤٣,١٣
٥	أدت الأنفاق إلى تضرر طبقة من التجار نتيجة الخداع من الجانب الآخر.	١,٩٨	٠,٧٤	٣٩,٥٨
٦	أدت الأنفاق إلى أن يصبح المجتمع الغزي مجتمعاً استهلاكياً.	٢,٠٣	٠,٩١	٤٠,٦٣
٧	أدت الأنفاق إلى تعزيز السلطة الموجودة في قطاع غزة.	١,٨٨	٠,٨٥	٣٧,٥٠
٨	أدت الأنفاق إلى ظهور طبقة من التجار الجشعين.	١,٦٥	٠,٧٠	٣٢,٩٢
٩	ساهمت الأنفاق في ارتفاع أسعار السلع.	٢,٦٩	١,١٣	٥٣,٧٥
١٠	ساهمت الأنفاق في التخفيف من معاناة المواطنين الغزيين.	٣,٠٨	١,٢٠	٦١,٦٧
١١	أدت الأنفاق إلى حل مشكلة البطالة.	٢,٣١	١,٠٧	٤٦,٢٥
١٢	أدت الأنفاق إلى ارتفاع الضرائب.	٢,٩٣	٠,٨٧	٥٨,٥٤

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر الأثار الاقتصادية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي لدى أفراد العينة تتراوح بين (٣٢,٩٢ - ٩٥,٨٣ %) ، كانت أعلى مظاهر الآثار الاقتصادية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي كما يأتي:

- كانت الفقرة رقم ٣ «عملت الأنفاق على توفير المحروقات بأسعار مخفضة.» الأعلى بوزن نسبي (٩٥,٨٣%). ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أسعار الوقود المهرب عبر الأنفاق من الجانب المصري أرخص كثيراً من أسعار الوقود المستوردة عبر معبر نحال عوز حيث إن الفارق يزيد عن ٧٠٪.

- تليها الفقرة رقم ٢ «ساهمت الأنفاق في تزويد قطاع غزة بالسلع المختلفة.» بوزن نسبي (٨٣,١٣%). ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أصحاب الأنفاق استطاعوا حفر المئات من الأنفاق عبر عمالة أصبح لها خبرة في مجال حفر الأنفاق وإعادة تأهيلها، وإضافة التحسينات عليها بين فترة وأخرى بالتوسعة وإضافة الميكنة التي سهلت عملية نقل البضائع بين الجانب المصري والفلسطيني بكميات كبيرة، مما أدى إلى توفير السلع بأسعار مناسبة.

النائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص على: ما الآثار الاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية؟

الجدول (٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات العينة
تبعاً للبعد الثالث (الآثار الاجتماعية)

م	البعء الثالث (الآثار الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %
١	أدت الأنفاق إلى تدني التحصيل العلمي للطلبة العاملين فيها.	٢,٨٩	١,٠٦	٥٧,٧١
٢	أدت الأنفاق إلى تفشي ظواهر غريبة على المجتمع الغزي كالدرجات النارية.	٢,٠٤	٠,٨٨	٤٠,٨٣
٣	أدت الأنفاق إلى ظهور جماعات ذات مصالح تدافع عنها.	١,٨٤	٠,٨٤	٣٦,٨٨
٤	أدت الأنفاق إلى ظهور طبقة من العمال دون حماية نقابية.	٢,٣٤	٠,٩٠	٤٦,٨٨
٥	زادت الأنفاق إلى تعاطي شرائح كبيرة لأقراص الترامال والمخدرات	١,٤٠	٠,٦٩	٢٧,٩٢
٦	شجعت الأنفاق الشباب على الهجرة إلى الخارج	١,٧٥	٠,٦٨	٣٥,٠٠
٧	أدت الأنفاق إلى ارتباط شريحة من المجتمع باستمرارها.	١,٩٦	٠,٦٣	٣٩,١٧
٨	أدت الأنفاق إلى تسرب روح اليأس والإحباط إلى الشباب.	١,٨١	٠,٩٤	٣٦,٢٥
٩	أدت الأنفاق إلى ظهور طبقة من المهربين.	٢,٤٨	٠,٩٧	٤٩,٥٨
١٠	أدت الأنفاق إلى عمالة الأطفال	٢,٣٠	٠,٨٧	٤٦,٠٤
١١	فتحت الأنفاق المجال لانتشار ظاهرة الاحتيال والنصب على المواطنين.	٢,٤١	١,٠٥	٤٨,١٣
١٢	ساهمت الأنفاق في انتشار الأمراض بين السكان والحيوان والنبات.	١,٦٨	٠,٧٩	٣٣,٥٤

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر الآثار الاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي لدى أفراد العينة تتراوح بين: (٢٧,٩٢ - ٥٧,٧١ %) ، كانت أعلى مظاهر الآثار الاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي كما يأتي:

- كانت الفقرة رقم ١: «أدت الأنفاق إلى تدني التحصيل العلمي للطلبة العاملين فيها.» الأعلى بوزن نسبي (٥٧,٧١%). ويعزو الباحثان ذلك إلى عمالة عدد كبير من الفتية ممن هم في سن المدرسة والجامعة للعمل بحفر الأنفاق ونقل البضائع نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكان قطاع غزة، مما دفعهم للعمل في هذا المجال لفترات طويلة أثر على تحصيلهم الدراسي.

- تليها الفقرة رقم ٩: «أدت الأنفاق إلى ظهور طبقة من المهربين.» بوزن نسبي (٤٩,٥٨%) ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الأنفاق ساهمت في ظهور طبقة من المهربين

استطاعت الثراء بشكل فاحش نتيجة امتلاكهم لهذه الأنفاق وعملهم بها، واقتصارها على طبقة معينة حيث قامت باستثمار أموالها في مشاريع عقارية درت عليهم كثيراً من الأرباح. ولإجمالي النتائج حسب الباحثان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والجدول الآتي يوضح ذلك

الجدول (٨)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات العينة على استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة

المتغير	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %
الآثار السياسية	٩	٢٦,٥٨	٤,٤٤	٥٩,٠٦
الآثار الاقتصادية	١٢	٣١,٥١	٤,٩١	٥٢,٥٢
الآثار الاجتماعية	١٢	٢٤,٩٠	٥,٩٥	٤١,٥
الدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق	٣٣	٨٢,٩٩	١٣,١٣	٥٠,٣٠

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي للدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة عند أفراد العينة يقع عند ٥٠,٣٠ %، مما يشير إلى أن آثار الأنفاق سلبية بشكل عام على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة.

- وجاءت الآثار السياسية أولاً بوزن نسبي ٥٩,٠٦ % ويعزو الباحثان ذلك إلى أن ظاهرة الأنفاق ساهمت في تقوية نفوذ حركة المقاومة الإسلامية حماس على قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، إذ راهنت إسرائيل على سقوط حركة حماس وانهارها بعدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لقطاع غزة، وقد أدت إلى استمرار حصار إسرائيل لقطاع غزة بحجة أنه يتزود بما يحتاج إليه عبر الأنفاق.

- يليها الآثار الاقتصادية بوزن نسبي ٥٢,٥٢ % ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الأنفاق أصبحت المتنفس الوحيد للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث ساهمت في مد قطاع غزة بغالبية احتياجاته من السلع والمحروقات والمواد الأولية لبعض الصناعات.

- ثم الآثار الاجتماعية بوزن نسبي ٤١,٥ % ويعزو الباحثان ذلك إلى أن تأثير الأنفاق على المستوى الاجتماعي كان منخفضاً نتيجة قلة الاحتكاك مع الأخوة المصريين، والتماسك الاجتماعي الذي يمتاز به المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.

◀ إجابة السؤال الرابع: والذي ينص على

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس (ذكر- أنثى) ؟

قام الباحثان بالمقارنة بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة الذكور (ن= ٧٨) ، والإناث (ن= ١٨) على استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، باستخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (٩)

يبين اختبار (ت) للفروق في آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي تبعاً للنوع الاجتماعي

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	الإناث (ن = ١٨)		الذكور (ن = ٧٨)		المتغير
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
غير دالة إحصائياً	٠,٧٩	٤,٤٧	٢٧,٣٣	٤,٤٥	٢٦,٤١	الآثار السياسية
غير دالة إحصائياً	٠,٦٤	٩,٥٨	٧٨,٠٠	٥,١٠	٣١,٦٧	الآثار الاقتصادية
دالة عند ٠,٠١	٤,٣٦	٣,٥٩	١٩,٨٣	٥,٧٩	٢٦,٠٦	الآثار الاجتماعية
غير دالة إحصائياً	١,٨١	٤,٠٥	٣٠,٨٣	١٣,٦١	٨٤,١٤	الدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ في الآثار الاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، وقد كانت الفروق لصالح الأساتذة الذكور، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية على معظم الأبعاد الفرعية والاستبانة ككل لدى أفراد العينة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن ظاهرة الأنفاق ساهمت في ارتفاع الأسعار بشكل كبير أدى إلى إجماع كثير من الذكور عن أداء واجبهم الاجتماعي نحو أقاربهم وعائلاتهم، كما أن الأنفاق أدت إلى ظهور سلبيات في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة كان أبرزها ظاهرة الدراجات النارية التي انتشرت بصورة كبيرة بين الشباب، وأدت إلى ترويع المجتمع من خلال سوء استخدامها والحوادث المروعة التي نجمت عنها.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجامعة (الإسلامية- والأزهر- والأقصى- والقدس المفتوحة- وجامعة غزة) ؟

أجرى الباحثان تحليل التباين الأحادي لفحص أثر متغير الجامعة (الإسلامية - والأزهر - والأقصى - والقدس المفتوحة- وجامعة غزة) على آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي لدى أفراد العينة، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (١٠)

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة تبعاً للجامعة لدى أفراد العينة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار ف	مستوى الدلالة
الآثار السياسية	بين المجموعات	٣٧٦,١٣	٤	٩٤,٠٣	٥,٧١	دالة عند ٠,٠١
	داخل المجموعات	١٤٩٩,٢٠	٩١	١٦,٤٨		
	المجموع	١٨٧٥,٣٣	٩٥			
الآثار الاقتصادية	بين المجموعات	٤٣٦,٩٤	٤	١٠٩,٢٣	٥,٣٦	دالة عند ٠,٠١
	داخل المجموعات	١٨٥٥,٠٥	٩١	٢٠,٣٩		
	المجموع	٢٢٩١,٩٩	٩٥			
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	١١٦٧,٢٦	٤	٢٩١,٨١	١٢,٠٧	دالة عند ٠,٠١
	داخل المجموعات	٢١٩٩,٧٠	٩١	٢٤,١٧		
	المجموع	٣٣٦٦,٩٦	٩٥			
الدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق	بين المجموعات	٥٠٦٣,٠٤	٤	١٢٦٥,٧٦	١٠,١٨	دالة عند ٠,٠١
	داخل المجموعات	١١٣٠٩,٩٥	٩١	١٢٤,٢٩		
	المجموع	١٦٣٧٢,٩٩	٩٥			

قيمة (ف) الجدولية عند (د.ح= ٤، ٩١) عند مستوى دلالة ٠,٠٥ = ٢,٥٣، وعند مستوى دلالة ٠,٠١ = ٣,٦٥

يتضح من الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ في الدرجة الكلية لاستبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي وأبعاده الفرعية لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير الجامعة.

والجدول الآتي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد

العينة على استبيان آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي بأبعاده ودرجته الكلية تبعاً لمتغير الجامعة:

الجدول (١١)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة تبعاً لمتغير الجامعة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	الأبعاد
٢,٠٥	٢٩,٧١	١٤	الإسلامية	الآثار السياسية
٢,٨٩	٢٤,١٨	٢٢	الأزهر	
٣,٥٠	٢٨,٦٧	١٢	الأقصى	
٤,٦٢	٢٥,٦٠	٣٥	القدس المفتوحة	
٥,٨٣	٢٨,٠٠	١٣	جامعة غزة	
٧٨٠	٣٦,٠٠	١٤	الإسلامية	الآثار الاقتصادية
٤,٦٥	٢٨,٩١	٢٢	الأزهر	
٣,٣٠	٣٢,٠٠	١٢	الأقصى	
٥,١٩	٣١,٣١	٣٥	القدس المفتوحة	
٥,٤٦	٣١,١٥	١٣	جامعة غزة	
٢,٦٠	٣٣,٠٠	١٤	الإسلامية	الآثار الاجتماعية
٣,٤٨	٢١,٨٢	٢٢	الأزهر	
٤,٣٧	٢٤,٣٣	١٢	الأقصى	
٥,٢٣	٢٤,٢٥	٣٥	القدس المفتوحة	
٧,٧١	٢٣,٦١	١٣	جامعة غزة	
٤,٢١	٩٨,٧١	١٤	الإسلامية	الدرجة الكلية لاستبيان آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي
٩,٥٦	٧٤,٩٢	٢٢	الأزهر	
٩,٣٤	٨٥,٠٠	١٢	الأقصى	
١٢,٤٠	٨١,١٧	٣٥	القدس المفتوحة	
١٥,٧٥	٨٢,٧٧	١٣	جامعة غزة	

والجدول الآتي يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي بأبعاده ودرجته الكلية تبعاً لمتغير الجامعة:

الجدول (١٢)

يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة تبعاً لمتغير الجامعة

الأبعاد	المتغير	الإسلامية	الأزهر	الأقصى	القدس
الآثار السياسية	الأزهر	*٥,٥٣			
	الأقصى	١,٠٤	٤,٤٨		
	القدس المفتوحة	*٤,١١	١,٤١	٣,٠٦	
	جامعة غزة	١,٧١	٣,٨١	٠,٦٦	٢,٤٠
الآثار الاقتصادية	الأزهر	*٧,٠٩			
	الأقصى	٤,٠٠	٣,٠٩		
	القدس المفتوحة	*٤,٦٨	٢,٤٠	٠,٦٨	
	جامعة غزة	٤,٨٤	٢,٢٤	٠,٨٤	٠,١٦
الآثار الاجتماعية	الأزهر	*١١,١٨			
	الأقصى	*٨,٦٦	٢,٥١		
	القدس المفتوحة	*٨,٧٤	٢,٤٣	٠,٠٧	
	جامعة غزة	*٩,٣٨	١,٧٩	٠,٧١	٠,٦٤
الدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي	الأزهر	*٢٣,٨٠			
	الأقصى	١٣,٧١	١٠,٠٩		
	القدس المفتوحة	*١٧,٥٤	٦,٢٦	٣,٨٢	
	جامعة غزة	*١٥,٩٤	٧,٨٦	٢,٢٣	١,٥٩

* وجود دلالة إحصائية

يتبين من الجدول السابق:

- أن الفروق في الآثار السياسية كانت بين مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية ومجموعتي أساتذة جامعة الأزهر والقدس المفتوحة، لصالح مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية.

- أن الفروق في الآثار الاقتصادية كانت بين مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية ومجموعة أساتذة جامعة الأزهر وجامعة القدس المفتوحة، لصالح مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية.

- أن الفروق في الآثار الاجتماعية كانت بين مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية ومجموعة أساتذة جامعة الأزهر وكانت الفروق لصالح مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية.

- أن الفروق في آثار ظاهرة الأنفاق تبعاً للآثار الاجتماعية كانت بين مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية من ناحية وبين مجموعات أساتذة الجامعات الأخرى، لصالح مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية.

- كما أن الفروق في الدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق كانت بين مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية ومجموعات أساتذة جامعة الأزهر والقدس المفتوحة وغزة، لصالح مجموعة أساتذة الجامعة الإسلامية.

ويعزو الباحثان ذلك أن معظم العاملين في الجامعة الإسلامية مقربين فكرياً من حركة المقاومة الإسلامية حماس التي تسيطر على زمام الأمور في قطاع غزة.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية؟

وازن الباحثان بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة أستاذ مساعد (ن = ٧١) ، وأستاذ مشارك وأستاذ (ن = ٢٥) على استبانة آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، باستخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (١٣)

يبين اختبار (ت) للفروق في آثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة تبعاً للرتبة الأكاديمية

ومتسوى الدلالة	قيمة (ت)	أستاذ مشارك وأستاذ (ن = ٢٥)		أستاذ مساعد (ن = ٧١)		المتغير
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
غير دالة إحصائياً	٠,٩١	٦,٣٧	٢٧,٢٨	٣,٥٦	٢٦,٣٤	الآثار السياسية
غير دالة إحصائياً	٠,١١	٥,٩٠	٣١,٦٠	٤,٥٦	٣١,٤٨	الآثار الاقتصادية
دالة عند ٠,٠١	١,٨٨	٧,٥٧	٢٦,٨٠	٥,١٧	٢٤,٢٣	الآثار الاجتماعية
غير دالة إحصائياً	١,١٩	١٨,٠٦	٨٥,٦٨	١٠,٨٩	٨٢,٠٤	الدرجة الكلية لآثار ظاهرة الأنفاق على المجتمع الغزي

يبين الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع الأبعاد الفرعية والاستبانة ككل لدى أفراد العينة تبعاً للرتبة الأكاديمية، ويعزو الباحثان ذلك إلى تشابه الظروف والخصائص الفكرية والمعيشية للعاملين في الجامعات الفلسطينية.

التوصيات

١. العمل على استعادة اللحمة الوطنية بين شطري الوطن.
٢. العمل على ضبط الأنفاق لحين إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة.
٣. مراقبة أسعار السلع القادمة من مصر بعدم احتكارها لفئة معينة من التجار.
٤. مراقبة أفراد الشرطة الفلسطينية للبضائع القادمة من مصر، وبخاصة العقاقير المخدرة لما لها من تأثير مدمر على الشباب الفلسطيني.

المصادر والمراجع:

١. أبو رمضان، محسن (٢٠٠٨)، أثر الحصار على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، الحوار المتمدن، العدد ٢١٨١، أبريل.
٢. أبو عبله، عبله (٢٠٠٨)، اقتصاد الأنفاق في غزة ٢٠ / ١٢.
٣. أبو مدله، سمير (٢٠٠٨)، الفقر وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
٤. جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٨)، فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، ط٣، ٢٠٠٨.
٥. جرعون، زياد (٢٠٠٨)، ظاهرة الأنفاق، هل أصبحت أمراً واقعاً، الحوار المتمدن، العدد ٢٤٩٧، ١٦ / ١٢.
٦. الجمل، محمد، (٢٠٠٨)، الوجه الآخر لأنفاق رفح، مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعميق التطور الاقتصادي، صحيفة الأيام، ٢٥ / ١.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية للسكان ٢٠٠٩.
٨. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٩)، بيانات تمثل العدوان منذ ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٨ حتى ٢٨ / ١ / ٢٠٠٩.
٩. زقوت، أحمد (٢٠١٠)، ظاهرة الأنفاق في غزة، التحديات وظاهرة الحياة،
www.al-khayma.com: Available on line
١٠. سلامة، يسريه (٢٠٠٩)، الجدار الفولاذي لمصلحة مصر والفلسطينيين،
Available on line: www.ppi.ps
١١. الصوراني، غازي، (٢٠٠٨)، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحوار المتمدن، العدد ٢٤٩٥، ١٤ / ١٢.
١٢. الكوفية برس (٢٠٠٩)، موقع الكتروني، ٢٣ / ٢.
١٣. المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار (٢٠٠٩)، تقرير حول الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.
١٤. مدللة، سمير، (٢٠١٠)، اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة سياسات الفصلية، معهد الدراسات العامة، رام الله، العدد ١٢، ص ١٠.
١٥. وكالة اسوشيت برس، (٢٠٠٨)، مقابلة مع النائب مشير المصري، ٧ أكتوبر.